

تقرير مراجع الحسابات الخارجي وتقرير مراجع الحسابات الداخلي وتوصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات: تقرير مرحلي عن التنفيذ

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين

١- قال الرئيس إن اللجنة ستنتظر في هذه التقارير الثلاثة معاً. وقدم مراجع الحسابات الخارجي تقريره^١ وكانت النتيجة العامة لمراجعة الحسابات رأياً دون تحفظ بشأن البيانات المالية للمنظمة للسنة المالية ٢٠١٥ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير). وأكد مراجع الحسابات الخارجي أن السياسات المحاسبية طبقت بطريقة منسقة مع تلك المستخدمة في العام السابق، وأن المعاملات تتماشى في جميع جوانبها المهمة مع اللائحة المالية للمنظمة.

٢- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى التحسن الذي حدث في شفافية تقديم التقارير المالية وخضوعها للمساءلة، وأصدر مجموعة من التوصيات إلى الأمانة بشأن المسائل التالية: التحسن الذي حدث في تقديم التقارير المالية من خلال تسجيل الإيرادات في الوقت المناسب، وتنفيذ نظام إدارة المخزونات، ووضع اللمسات الأخيرة على إجراءات التشغيل القياسية بخصوص التخلص من المخزون المنتهي الصلاحية.

٣- وبالإضافة إلى الشؤون المالية، فحص مراجع الحسابات الخارجي أيضاً مسائل تصريف الشؤون، بما في ذلك الصواب الإداري، والمشتريات، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المنح وتبليغ الجهات المانحة، والتعاون المالي المباشر، وإدارة النقد، والأصول والمخزونات، وإدارة السفر، وإدارة المخاطر. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المدير الإقليمي، في إقليم واحد لديه مشاكل كبيرة في إدارة السفر، يبذل جهوداً إضافية لضمان تواصل تنفيذ التوصيات ورصدها.

٤- وإذ ترحب بالتقرير، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به مراجع الحسابات الخارجي وتقديرها للتحسن الذي حدث في الاستجابة للتوصيات. وأكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى وجود صواب ملائمة بشأن إدارة السفر والامتثال.

٥- وقدمت الأمانة تقرير مراجع الحسابات الداخلي، مع تحديث بعض المعلومات التي وردت به^١. ومنذ كتابة التقرير، تم إقفال ثمان عمليات مراجعة إضافية، وتم الحصول على أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في ١٤ تقريراً آخر لمراجعة الحسابات، ولم تتبق أية عمليات مراجعة حسابات مفتوحة في فئة المتأخرات.

٦- ورحبت الدول الأعضاء بالتقرير وبالاتجاه الإيجابي الحادث في تقليص عدد توصيات مراجعة الحسابات المفتوحة المتأخرة، رغم أن عدد النتائج غير المرضية كان سبباً يبعث على القلق. وشجعت الدول الأعضاء الأمانة على مواصلة جهودها لإقفال جميع التوصيات وللتصدي لمواطن الضعف في الرقابة الداخلية، ولاسيما في المكاتب اللامركزية. وأشادت الدول الأعضاء بسياسة عدم إفساح مجال للتسامح بخصوص عدم الامتثال، وحثت على مواصلة الجهود من أجل التحسين. وطالبت الدول الأعضاء ببدء العمل بأداة إلكترونية للإبلاغ عن المخالفات قبل الدورة الأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي المقرر انعقاده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٧- وفيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية على السواء، رحبت الدول الأعضاء بالتزام المنظمة بالانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة التحسين استجابةً للتوصيات والضوابط الداخلية، وسألت عن مقدار ما أنفقته المنظمة على الضوابط ومراجعة الحسابات مقارنةً بالمنظمات الأخرى. وانزعجت الدول الأعضاء على وجه الخصوص من المشاكل الموجودة في التعاون المالي المباشر (والتي استوجبت اهتماماً عاجلاً)، وإدارة السفر، وتنفيذ السياسة والاستراتيجية الخاصة بالمشتريات، وإدارة المخزونات والمخازن، وعدم الامتثال بالمعايير المهنية، ورصد أداء الموظفين، علاوةً على تراكم الأعمال في التحقيق في الادعاءات المبلّغة عن المخالفات.

٨- وأوضحت الأمانة أنه قد تم بالفعل اتخاذ عدد من التدابير في المجالات المذكورة آنفاً. وأدى هذا، ضمن ما أدى إليه، إلى انخفاض حاد في عدد التقارير المتعلقة عن التعاون المالي المباشر. وكذلك يجري إدخال تدابير بهدف زيادة الامتثال بسياسات السفر عبر المكاتب الرئيسية كافة، بما في ذلك خطط السفر الإلزامية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنقيح سياسة السفر. وفيما يتعلق باستراتيجية المشتريات، يجري إحراز التقدم في خطة التنفيذ تحت قيادة رئيس السياسة والاستراتيجية الخاصة بالمشتريات المعين حديثاً، ويجري توضيح الأدوار والمسؤوليات عبر المكاتب، ويجري إدخال سياسات جديدة بهدف التصدي لشواغل الجهات المانحة الأشد إلحاحاً. وسيتم تقديم المزيد من أحدث المعلومات في المجلس التنفيذي المقرر انعقاده في عام ٢٠١٧.

٩- والتمست اللجنة المزيد من المعلومات حول خطة العمل والاستراتيجية العالميتين للمشتريات، وأشارت إلى تنظيم تدريب إلزامي كجزء من خلق ثقافة أخلاقية في المنظمة. وطرحت الدول الأعضاء سؤالاً عن مدى كفاية الآليات الحالية لتتبع التقدم المحرز في الاستجابة لتوصيات مراجعة الحسابات؛ وعمّا إذا كانت التوصيات، حتى ولو تم التصدي لها، تؤدي إلى تخفيف وطأة المخاطر؛ وعمّا إذا كان ينبغي تحديد أولويات توصيات مراجعة الحسابات.

١٠- وطمأنت الأمانة الدول الأعضاء إلى أنه يجري تحديد أولويات توصيات مراجعة الحسابات، وذلك بفضل التصنيف الذي قدمه مراجع الحسابات الداخلي والذي يحدد بوضوح التوصيات ذات الأهمية العالية والتوصيات ذات الأولوية العالية.

١١- وأحاطت الدول الأعضاء علماً بأن الهيئات المعنية - مراجع الحسابات الخارجي، ومراجع الحسابات الداخلي، ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة - قد دعوا جميعاً إلى فرض عقوبات على عدم الامتثال.

١٢- كما أشارت الدول الأعضاء إلى أن مجموعة من تقارير مراجع الحسابات الخارجي، ومراجع الحسابات الداخلي، ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة ستكون مفيدة في توجيه الاستعراض الاستراتيجي لأداء المنظمة. وتمت الإشارة إلى تبويب المخاطر والاستجابات والكفاءة والتحسن الناتج كوسيلة لتركيز المعلومات.

١٣- ولاحظت الأمانة أن تقرير مراجع الحسابات الداخلي يتضمن معلومات حول عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في مطلع عام ٢٠١٥ قبل وضع التدابير المعنية موضع التنفيذ في وقت لاحق من ذلك العام؛ وإلى أنه ينبغي رؤية المزيد من التحسن في التقارير المستقبلية، مع تغلغل تأثير مبادرات التحسين خلال المنظمة. وسوف تواصل المراجعة الداخلية للحسابات تخطيط عملها وينبغي أن تغطي جميع المجالات العالية المخاطر على المستوى القطري وفي الوظائف الشاملة، خلال دورة حياة برنامج العمل العام البالغة ست سنوات. وكان يجري تعيين موظفين مؤقتين بهدف التصدي للأعمال المتراكمة في التعامل مع التقارير المثيرة للقلق التي حصل عليها مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

١٤- واستجابةً لشواغل الدول الأعضاء بشأن حالات سوء السلوك والتحرش، أكدت الأمانة مجدداً على عدم إفساح مجال للتسامح بخصوص التحرش؛ وقد تم إدخال نظام جديد للعدل الداخلي. وانصب تركيز سياسة مكافحة التحرش على منع وقوع التحرش، وقدمت الأمانة المبادرة الخاصة بتوفير مكان عمل لائق. وكان يتم توزيع تقرير بالإجراءات المتخذة عقب ثبوت سوء السلوك على جميع الموظفين سنوياً.

١٥- واستجابةً لمسألة محددة بشأن التنسيق مع السلطات الوطنية في حالات المخالفات المشتبه فيها، قالت الأمانة إن أوجه التعاون مع السلطات المحلية كانت تجري بوجه عام من خلال المساعدة المقدمة من إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وليس بصورة مباشرة.

١٦- وأبلغ المديرين الإقليميون بالتزامهم بالتحسين، موضحين الإجراءات والاستجابات المتخذة في أقاليمهم المعنية.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

١٧- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تعتمد جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

بعد النظر في تقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى جمعية الصحة،^١

وبعد الإحاطة علماً بالتقرير المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين،^١

تقبل التقرير المقدم من مراجع الحسابات الخارجي إلى جمعية الصحة.

١٨- كما أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بتقرير مراجع الحسابات الداخلي.^٢

= = =

١ الوثيقة ج ٦٤/٦٩.

٢ الوثيقة ج ٥١/٦٩.